التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **مارس 2024**

القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير تدفع المؤشر الخليجي إلى المنطقة الحمراء

كان أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي غير متجانس مع الارتفاعات المتواصلة في الأسواق العالمية في مارس 2024، حيث سجلت معظم أسواق المنطقة خسائر بمعدلات منخفضة في خانة الآحاد. ونتيجة لذلك، انخفض مؤشر مرجان ستانلي الخليجي بنسبة 3.0 في المائة خلال الشهر. ويعزي هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تزايد ضغوط البيع الموسمية خلال شهر رمضان المبارك في ظل قيام المستثمرين بعمليات جني الأرباح بعد المكاسب القوية التي تم تسجيلها الشهر الماضي. وكانت البحرين هي البورصة الأفضل أداءً خلال الشهر بمكاسب بلغت نسبتها 1.9 في المائة، تلتها البورصة العمانية التي ارتفعت بنسبة 1.8 في المائة. *ومن جهة الأسواق الخاسرة، جاءت قطر في الصدارة بتراجع بلغت نسبته 6.0 في المائة، في حين خسرت السوق السعودية نسبة 1.8 في المائة من قيمتها، وانخفض كلا من مؤشري بورصة الكويت وسوق دبي المالي بنسبة 1.5 في المائة. وكانت جميع الأسواق الخاسرة هي الأفضل أداءً الشهر الماضي.*

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2024

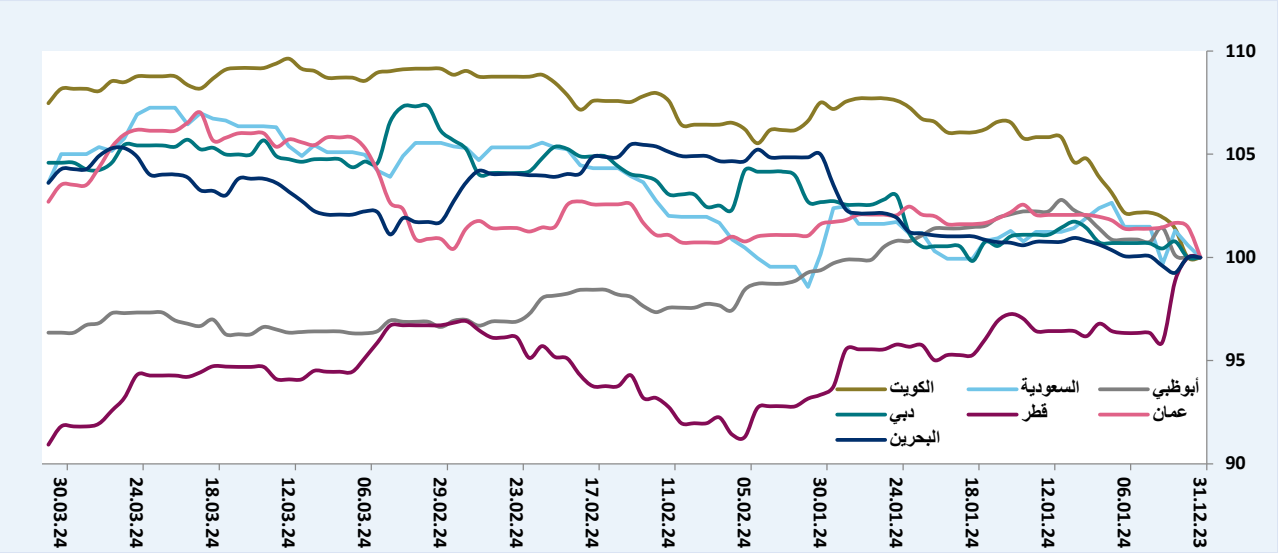

المصدر: بحوث كامكو إنفست

وفيما يتعلق بالأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، ارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 1.1 في المائة في الربع الأول من العام 2024 بعد أن قابل المكاسب التي حققها المؤشر في فبراير 2024 بعض الخسائر خلال الشهرين الآخرين. *وواصلت الكويت احتفاظها بمركز الصدارة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بمكاسب بلغت نسبتها 7.5 في المائة في الربع الأول من العام 2024، تلاها دبي والسعودية بمكاسب بلغت نسبتها 4.6 في المائة و3.6 في المائة، على التوالي. وعلى جانب الأسواق المتراجعة، جاء مؤشر سوق قطر للأوراق المالية في الصدارة بفقده نسبة 9.1 في المائة من قيمته، يليه مؤشر سوق أبوظبي العام الذي انخفض بنسبة 3.7 في المائة في الربع الأول من العام 2024.*

كما يعكس هذا الانخفاض تراجع القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة خلال الشهر. وشمل ذلك كل من قطاعات الاتصالات والبنوك والطاقة والتي سجلت انخفاضات بمعدلات منخفضة في خانة الاحاد. وجاء في صدارة القطاعات المتراجعة مؤشر قطاع الأدوية بنسبة 9.6 في المائة، تلاه مؤشر قطاع الفنادق والترفيه بانخفاضه بنسبة 8.1 في المائة، فيما تلاجع مؤشري قطاع الاتصالات وقطاع البنوك بانخفاضها بنسبة 3.5 في المائة و3.3 في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات الرابحة، جاء مؤشر قطاع المرافق العامة في الصدارة بتحقيقه لمكاسب جيدة بنسبة 7.1 في المائة، تبعه مؤشر التأمين بنسبة 6.8 في المائة ومؤشر

قطاع المالية المتنوعة بنسبة 6.3 في المائة.

من جهة أخرى، واصلت أسواق الأسهم العالمية ارتفاعها خلال الشهر وسجل مؤشر مورجان ستانلي العالمي مكاسب بنسبة 3.0 في المائة. وتعزى تلك المكاسب إلى الأداء الإيجابي الذي شهدته كل أسواق الأسهم الرئيسية تقريباً على مستوى العالم. *إذ ارتفع مؤشر داكس الألماني مسجلاً أعلى معدل نمو شهري بنسبة 4.6 في المائة في مارس 2024، تبعه مؤشر فوتسي 100 في المملكة المتحدة الذي سجل نمواً بنسبة 4.2 في المائة. في حين أنهى مؤشر ستاندرد أند بوزر 500 تداولات الشهر مسجلاً مكاسب بنسبة 3.1 في المائة. وعلى صعيد الأسواق الناشئة، جاءت تايوان في الصدارة بتسجيلها أعلى معدل نمو شهري بنسبة 7.0 في المائة، تليها كوريا الجنوبية والمكسيك بنمو بلغت نسبته 3.9 في المائة و3.5 في المائة. وكانت الصين والبرازيل هما الاستثناء الوحيد، بتسجيلهما خسائر ملحوظة بلغت نسبتها 2.1 في المائة و0.7 في المائة، على التوالي. وفيما يتعلق بأداء الربع الأول من العام 2024، واصلت اليابان تحقيق عوائد جيدة بنسبة 20.6 في المائة. وجاءت تايوان في المرتبة التالية بمكاسب بلغت نسبتها 13.2 في المائة، تليها ألمانيا والولايات المتحدة بنمو فاقت نسبته 10 في المائة.*

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	8,036.7	(1.5%)	7.5%	142.3	2.9	13.9	0.9	2.8%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,875.9	(1.4%)	7.1%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	5,985.6	(1.7%)	7.5%					
الكويت - مؤشر السوق العام	7,327.2	(1.5%)	7.5%					
السعودية	12,401.6	(1.8%)	3.6%	2,916.9	52.5	22.3	2.7	2.9%
أبوظبي	9,228.1	(0.3%)	(3.7%)	711.0	8.2	19.9	2.8	2.1%
دبي	4,246.3	(1.5%)	4.6%	197.7	2.4	8.3	1.3	5.3%
قطر	9,847.1	(6.0%)	(9.1%)	156.7	2.6	11.5	1.3	4.8%
البحرين	2,042.7	1.9%	3.6%	94.3	0.06	7.9	0.8	7.7%
عمان	4,635.7	1.8%	2.7%	23.4	0.2	12.9	0.9	5.3%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,242.5	68.9	18.7	2.3	3.1%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

تراجعت مؤشرات البورصة الكويتية في مارس 2024 بعد تسجيل خسائر واسعة النطاق أثرت سلباً على معظم قطاعات البورصة. فعلى صعيد مؤشرات السوق، شهد مؤشر السوق الرئيسي أكبر انخفاض شهري بنسبة 1.7 في المائة في ظل اتجاه أداء الأسهم المكونة للمؤشر نحو الانخفاض. وسجل مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق العام انخفاضاً شهرياً بنسبة 1.5 في المائة، على التوالي، في حين تراجع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 1.4 في المائة خلال الشهر. كما يعكس أداء البورصة في الربع الأول من العام 2024 أيضاً تفوق أداء أسهم السوق الأول نسبياً، إذ سجل المؤشر مكاسب بنسبة 7.5 في المائة، في حين سجل كلا من مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الرئيسي 50 مكاسب أقل بنسبة 7.5 في المائة و7.1 في المائة، على التوالي. وشهد مؤشر السوق العام الأوسع نطاقاً مكاسب بنسبة 7.5 في المائة في الربع الأول من العام 2024، والتي تعد الأعلى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وظل أداء المؤشرات القطاعية مختلطًا خلال الشهر. وجاء مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية في صدارة القطاعات الرابحة بتسجيله لمكاسب بنسبة 8.0 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع الصناعة بمكاسب بلغت نسبتها 5.1 في المائة و3.0 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، شهد مؤشر قطاع الرعاية الصحية أكبر انخفاض على مستوى البورصة بنسبة

29.3 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع التكنولوجيا وقطاع الاتصالات، بفقدهما نسبة 6.1 في المائة و4.7 في المائة من قيمتهما، على التوالي. وتعزى مكاسب مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية للأداء الجيد بصفة عامة على مستوى القطاع ككل في ظل تراجع عدد محدود من الأسهم الصغيرة. وضمن القطاع، ارتفعت أسهم شركة السينما الوطنية الكويتية وشركة إيفا للفنادق والمنتجعات بنسبة 20.0 في المائة و18.1 في المائة، على التوالي. وكانت شركة إيفا للفنادق والمنتجعات قد أعلنت عن تسجيل صافي أرباح قياسية بقيمة 13.9 مليون دينار كويتي للسنة المالية 2023 مقابل 2.9 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2022 بدعم من تحسن صافي الدخل من بيع عقارات الذي ارتفع بقيمة 3.6 مليون دينار كويتي. في المقابل، انخفضت مؤشرات القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل مؤشر قطاع البنوك خلال الشهر بعد انخفاض أسهم معظم البنوك الكويتية على الرغم من تحقيق أرباح ربع سنوية قوية، الأمر الذي يشير إلى الضعف الموسمي وتزايد عمليات جني الأرباح على خلفية ارتفاع الأسعار. من جهة أخرى، تراجع السهمان المدرجان ضمن قطاع الرعاية الصحية، وهما تحديداً شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والاسنان وشركة التقدم التكنولوجي، بنسبة 42.4 في المائة و0.2 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد قطاع الاتصالات، انخفضت جميع الأسهم الخمسة المكونة للمؤشر، وكان سهم أوريدو الكويت في صدارة الشركات الخاسرة بانخفاضه بنسبة 15.6 في المائة.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم المدرجة في بورصة الكويت، جاء سهم الشركة الوطنية العقارية في صدارة الأسهم الرابحة بتسجيله لمكاسب بنسبة 27.0 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة التمدين الاستثمارية وشركة السينما الكويتية الوطنية بمكاسب بلغت نسبتها 26.1 في المائة و20.0 في المائة، على التوالي. ومن ناحية المتراجعين، جاء سهم عيادة الميدان لخدمات طب الفم والاسنان في الصدارة بتسجيل خسائر شهرية بنسبة 42.4 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة بيت الطاقة وشركة الأرجان العالمية العقارية بتراجع بلغت نسبته 37.8 في المائة و32.1 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد أنشطة التداول، انخفضت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 26.4 في المائة لتصل إلى 3.4 مليار سهم في مارس 2024 مقابل 4.7 مليار سهم تم تداولها في فبراير 2024 على خلفية ضعف أنشطة التداول خلال شهر رمضان. كما انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 23.1 في المائة لتصل إلى 897.8 مليون دينار كويتي.

السعودية

سجل مؤشر السوق السعودي (تاسي) انخفاضاً شهرياً في مارس 2024. وكانت البورصة السعودية قد سجلت أعلى مستويات الإغلاق في 21 مارس 2024 بوصولها إلى 12,835.65 نقطة، إلا أن التراجعات المستمرة خلال جلسات التداول الأخيرة دفعت المؤشر للتراجع دون مستوى 12,500 لينهي تداولات الشهر عند مستوى 12,401.6 نقطة، ليسجل بذلك تراجعاً شهرياً بنسبة 1.8 في المائة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، سجل أداء السوق السعودي منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه نمواً شهرياً بنسبة 3.7 في المائة. وعلى صعيد نشاط السوق الرئيسي، شهد الشهر الإدراج الثالث منذ بداية العام الحالي، حيث تم إدراج سهم شركة المطاحن الحديثة للمنتجات الغذائية ضمن قطاع إنتاج الأغذية.

وسجل مؤشر قطاع المرافق العامة أكبر مكاسب شهرية بنسبة 14.6 في المائة بعد ارتفاع سعر سهم شركة أكوا باور. وجاء مؤشر قطاع التأمين في المرتبة التالية، بتسجيله لمكاسب بنسبة 8.4 في المائة، وتبعه مؤشر قطاع الخدمات المالية بتسجيله نمواً بنسبة 8.3 في المائة. ويعزى نمو قطاع التأمين بصفة رئيسية للمكاسب ثنائية الرقم التي سجلها سهم شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني بنسبة 38.5 في المائة، بالإضافة إلى نمو سهمي شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني وشركة الراجحي للتأمين التعاوني بنسبة 35.1 في المائة و27.5 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، انخفض سهم شركة ملاذ للتأمين التعاوني بنسبة 7.9 في المائة. أما على صعيد القطاعات المتراجعة، جاء مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية في الصدارة بتسجيله لخسائر بلغت نسبتها - 11.3 في المائة، تبعه كل من مؤشري قطاع الأدوية وقطاع الاتصالات بانخفاضهما بنسبة 9.9 في المائة و6.7 في المائة، على التوالي. وسجلت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل قطاعي البنوك والطاقة خسائر خلال الشهر بنسبة 3.4 في المائة و2.7 في المائة. وسجلت أسهم ستة من أصل عشرة بنوك انخفاضات خلال شهر مارس 2024. وانخفضت أسهم البنوك الكبرى مثل مصرف الراجحي بنسبة 7.5 في المائة، في حين تراجع كلا من سهمي بنك الرياض والبنك الأهلي السعودي بنسبة 5.5 في المائة

و5.1 في المائة، على التوالي. في المقابل، ارتفع سعر سهم البنك العربي الوطني بنسبة 4.8 في المائة خلال الشهر.

الإمارات

سجل مؤشر فوتسي أبوظبي انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.3 في المائة خلال شهر مارس 2024، مواصلًا اتجاهه الهبوطي في العام 2024 لينهي تداولات الشهر عند 9,228.09 نقطة. كما أدى هذا الانخفاض إلى تفاقم معدل التراجع من حيث الأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه والذي وصل إلى 3.7 في المائة، وهو ثاني أعلى معدل تراجع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والسوق الوحيد الآخر المتراجع إلى جانب قطر. وكان أداء مؤشرات القطاعات العشرة في سوق أبوظبي للأوراق المالية متوازناً إلى حد كبير، حيث تراجعت خمسة مؤشرات قطاعية خلال الشهر في حين ارتفعت المؤشرات الخمسة المتبقية. وسجل مؤشر تجزئة الخدمات الاستهلاكية أعلى معدل تراجع على مستوى المؤشرات القطاعية في مارس 2024 بانخفاض بلغت نسبته 3.0 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 6,645.6 نقطة. ويأتي هذا التراجع على خلفية انخفاض سعر سهم شركة أبوظبي الوطنية للفنادق الذي شهد تراجعاً بنسبة 3.3 في المائة خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع الصناعة ثاني أكبر انخفاض شهري في مارس 2024 بنسبة 1.9 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,911.7 نقطة. من جهة أخرى، شهد مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية ارتفاعاً بنسبة 10.8 في المائة خلال الشهر، مسجلاً بذلك أعلى معدلات النمو على مستوى المؤشرات القطاعية، تبعه مؤشر قطاع المواد الأساسية الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 6.5 في المائة خلال الفترة المماثلة. وكانت القفزة التي سجلها سهم مجموعة أغذية بنسبة 12.2 في المائة هي المحرك الرئيسي لنمو مؤشر السلع الاستهلاكية خلال الشهر.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي تراجعاً بنسبة 1.5 في المائة خلال شهر مارس 2024، فيما يعد أول تراجع يسجله بعد خمسة أشهر متتالية من المكاسب، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,246.3 نقطة. وكان الأداء القطاعي متوازناً، إذ تراجعت 4 من أصل 8 قطاعات، بينما شهدت القطاعات الأربعة المتبقية مكاسب خلال نفس الفترة. إلا أن تراجع القطاع المالي (-5.2 في المائة)، أكبر المؤشرات القطاعية من حيث الثقل الوزني على مستوى البورصة، دفع المؤشر العام للتراجع. ويعزى تراجع المؤشر بصفة رئيسية إلى الانخفاض بمعدل ثنائي الرقم الذي شهدته العديد من الشركات المدرجة ضمن المؤشر مثل بنك المشرق (-14.6 في المائة). في حين سجل قطاع السلع الاستهلاكية ثاني أكبر انخفاض على مستوى مؤشرات القطاع (-1.4 في المائة)، تبعه مؤشر قطاع الاتصالات (-1.2 في المائة). في المقابل، ارتفع مؤشر قطاع العقارات بنسبة 4.0 في المائة في مارس 2024، مسجلاً بذلك أعلى مكاسب على مستوى المؤشرات القطاعية لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 8034.1 نقطة. ويعزى النمو الشهري الملحوظ للمؤشر بصفة رئيسية إلى النمو ثنائي الرقم الذي سجلته الشركات الرئيسية المكونة له، وهما شركة ديار للتطوير (+11.5 في المائة) والاتحاد العقارية (+20.3 في المائة).

قطر

سجلت بورصة قطر أكبر انخفاض على أساس شهري في مارس 2024. وأنهى المؤشر تداولات الشهر عند مستوى 9,847.1 نقطة مسجلا تراجعاً بنسبة 6.0 في المائة. وسجل مؤشر قطر لجميع الأسهم انخفاضاً بنسبة 3.6 في المائة، مما يشير بصفة رئيسية إلى تراجع الأسهم الكبيرة في السوق. وفي ظل الانخفاض الذي سجلته البورصة خلال شهر مارس 2024، تعمق انخفاض مؤشر بورصة قطر 20 منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه إلى 9.1 في المائة، في حين تراجع مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 5.7 في المائة. أما على صعيد أداء قطاعات السوق، فقد شهدت تراجعاً واسع النطاق خلال الشهر نظراً لتسجيل قطاع واحد فقط لمكاسب شهرية. من جهة أخرى، سجل مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية أكبر انخفاض شهري بنسبة 6.5 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية وقطاع الاتصالات بنسبة 1.6 في المائة و1.2 في المائة، على التوالي. وعلى مستوى قطاع البنوك والخدمات المالية، تراجعت معظم أسهم القطاع خلال الشهر باستثناء البنك الأهلي الذي سجل مكاسب بنسبة 1.0 في المائة. كما تراجع سعر سهمي بنك الدوحة وبنك لشا بنسبة 10.9 في المائة و7.6 في المائة، على التوالي. ويعزى تراجع مؤشر قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية إلى تراجع 9 من أصل 11 سهماً من أسهم القطاع خلال الشهر. في المقابل، ارتفع سعر سهم شركة ميزة كيو اس تي بي بنسبة 22.4 في المائة خلال الشهر. وتأثر قطاع الاتصالات بخسائر سهم اوريدو الذي فقد نسبة 6.8 في

المائة من قيمته خلال الشهر، في حين ارتفع سعر سهم شركة فودافون قطر هامشياً بنسبة 1.45 في المائة.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين مكاسب بنسبة 1.9 في المائة في مارس 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,042.67 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، مالت الكفة لصالح القطاعات الرابحة بعد أن سجلت أربعة من مؤشرات القطاعات السبعة مكاسب خلال شهر مارس 2024، بينما تراجعت القطاعات الثلاثة المتبقية خلال نفس الفترة. ويعزى النمو الهائل لمؤشر المواد الاساسية (+6.1 في المائة) في مارس 2024 بصفة رئيسية إلى نمو سعر سهم شركة ألمنيوم البحرين، الشركة الوحيدة المدرجة ضمن المؤشر، بنفس القيمة. من جهة أخرى، ارتفع مؤشر قطاع الاتصالات بنسبة 3.3 في المائة في مارس 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,658.3 نقطة، تبعه مؤشر قطاع الصناعة الذي سجل نمواً بنسبة 2.1 في المائة خلال الشهر. وساهم ارتفاع سعر سهم شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة بنسبة 9.9 في المائة في نمو مؤشر قطاع الصناعة بصفة عامة في مارس 2024.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 ثاني أكبر مكاسب شهرية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في مارس 2024 بنسبة 1.8 في المائة لينهي تداولات الشهر عند مستوى 4,635.71 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، سجلت مؤشرات القطاعات الثلاثة في البورصة مكاسب خلال الشهر. إذ ارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 6.6 في المائة في مارس 2024، مسجلاً أكبر مكاسب على مستوى المؤشرات القطاعية لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,847.7 نقطة، بدعم رئيسي من مكاسب أسهم العديد من الشركات المدرجة ضمن القطاع مثل سيمكورب صلالة للطاقة والمياه (+11.3 في المائة) وشركة العنقاء للطاقة (+15.1 في المائة). وبالمقارنة، سجل المؤشر المالي ارتفاعا شهريا بنسبة 3.7 في المائة خلال شهر مارس 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7,358.6 نقطة، فيما شهد مؤشر القطاع الصناعي ارتفاعا بنسبة 2.2 في المائة للشهر الثاني على التوالي لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,657 نقطة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.